# اقتصاد

## الذهب يتجاوز 1900 دولار

لندن ـ **العربي الجديد**

تجاوز سعر الذهب الفوري 1900 دولار للأوقية للمرة الأولى منذ عام 2011 واقترب من أعلى مستوى له على الإطلاق مع التوترات الجيوسياسية المشتعلة والقلق بشأن النمو العالمي الذي يدفع الطلب نحو الملاذات الآمنة. وتتزايد العلامات على أن بقاء الوباء عند حدة انتشاره يعطل الانتعاش الاقتصادي وأن الخلاف الأخير بين الصين والولايات المتحدة يدعم جاذبية السبائك الصفراء. ويحظى المعدن أيضاً بدعم من تراجع الدولار، وسط ضخ سيولة ضخمة من الحكومات والبنوك المركزية في جميع أنحاء العالم، إذ إن ضعف الدولار وانخفاض عائدات السندات الحكومية يخفضان تكلفة الفرصة البديلة في امتلاك الذهب، وفق وكالة «بلومبيرغ». وسجّل الذهب سابع مكسب أسبوعي، وهي أطول فترة من الأرباح منذ عام 2011، بينما تستعد الفضة لأكبر تقدم أسبوعي لها منذ حوالي أربعة عقود. وقد يصل الذهب إلى أعلى مستوى له على الإطلاق في بداية الأسبوع المقبل، وفقاً لشركة «آي جي أو فيوتشرز» لتحليل الأسواق ومركزها في شيكاغو. وقال بوب هابركورن، كبير استراتيجيي السوق في الشركة، لـ«بلومبيرغ»: «إن وتيرة الارتفاع لا تصدق. يريد الناس فقط الشراء، يريدون فقط زيادة أرباحهم، لا يريدون تفويت الفرصة، إذ يستعد العالم لمزيد من طباعة النقود وانخفاض الدولار في المستقبل وزيادة التحوط. ولا يوجد عائد على سندات الخزانة في الوقت الحالي، لذا يعد الذهب ملاذاً آمناً نظراً لظروف البنوك المركزية والفيروس التاجي». ويسرع الذهب نحو تسجيل رقم قياسي وسط ارتفاعات جديدة في حالات الإصابة بفيروس كورونا. والتقطت رادارات المستثمرين احتمال اتخاذ تدابير جديدة للسياسة المالية والنقدية حيث لا يزال مسار الانتعاش غير مؤكد. وارتفع الذهب في المعاملات الفورية بنسبة 0,7 في المائة إلى 1900,19 دولار للأوقية، كما تقدمت الفضة الفورية، حيث حققت المكاسب هذا الأسبوع أكثر من 17 في المائة، وهو أعلى ارتفاع منذ عام 1980.

وكتب إيلي أونغ، المحلل في بلومبيرغ إنتليجنس، في مذكرة، أن ارتفاع الذهب قد يمتد حتى عام 2021 «مع تذبذب الدولار، وسط تزايد المخاطر الجيوسياسية وبقاء أسعار فائدة منخفضة». ورفع بنك «يو بي أس غروب» توقعاته على المدى القريب للسبائك إلى 2000 دولار بنهاية سبتمبر/ أيلول. قال مارك موبيوس، المؤسس المشارك في شركة «موبيوس كابيتال بارتنرز»، في مقابلة مع تلفزيون بلومبيرغ: «عندما تكون أسعار الفائدة صفرية أو تقترب من الصفر، فإن الذهب هو وسيلة جذابة لأنه لا داعي للقلق بشأن عدم الحصول على فائدة على الذهب، وترى أن سعر الذهب سيرتفع مع تزايد عدم اليقين في الأسواق». وأضاف: «سأشتري الآن واستمر في الشراء». وقال محللو بنك أوف أميركا إن صناديق المعادن الثمينة شهدت تدفقات استثمارية بلغت 3,8 مليارات دولار في الأسبوع حتى 22 يوليو/ تموز، وهو ثاني أكبر مبلغ أسبوعي على الإطلاق.

في حين أن أسعار الذهب الفورية تبعد حوالي 20 دولاراً عن أعلى مستوى لها على الإطلاق، فإن بعض العقود الآجلة يتم تداولها بالفعل بسعر أعلى.

(Getty)

### نمو النقل الصيني

ذكرت إدارة الطيران المدني في الصين أن حركة الطيران تواصل التعافي، حيث حققت الرحلات اليومية ارتفاعاً جديداً. ووصل عدد رحلات الطيران المدني اليومية إلى 13059 رحلة، أي نحو 80 في المائة من المستوى السابق قبل تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وتخطى العدد اليومي للمسافرين 1,27 مليون شخص، محققاً نسبة 70 في المائة من مستواه في الفترة نفسها من العام الماضي. كذلك واصلت حركة نقل الركاب عبر السكك الحديدية في الصين اتجاه تعافيها خلال شهر يونيو/ حزيران، بحسب بيانات نشرتها السبت شركة السكك الحديدية الوطنية. وبلغ متوسط رحلات الركاب اليومية 5,53 ملايين الشهر الماضي، بزيادة أربعة أضعاف على حركة نقل الركاب في شهر فبراير/ شباط.

## أخبار

### جدل حول الحزمة الأوروبية

قال رئيس المجلس الأوروبي، شارل ميشيل، لصحيفة ألمانية في مقابلة السبت، إن أوروبا لديها الآن أموال «أكثر من ذلك بكثير» متاحة للاستثمارات المستقبلية. ودافع عن حزمة التحفيز البالغة قيمتها 750 مليار يورو (860 مليار دولار)

التي وافق عليها زعماء الاتحاد الأوروبي، الثلاثاء، والتي تهدف إلى إخراج اقتصاداتها من أسوأ ركود تتعرض له. وبموجب الحزمة، سيوزع الاتحاد الأوروبي 390 مليار يورو على شكل منح، و360 مليار يورو من القروض منخفضة الفائدة. وسيتم تمويل الخطة من خلال إصدار ديون الاتحاد الأوروبي.

### أزمة في شركة «إنتل» الأميركية

قررت شركة Intel Corp النظر في الاستعانة بمصادر خارجية في التصنيع، ما اعتبره محللون نهاية حقبة هيمنت فيها الشركة والولايات المتحدة على صناعة أشباه الموصلات. حيث يمكن أن يتردد صدى هذه الخطوة خارج وادي السليكون، مما يؤثر على التجارة العالمية. وأغلقت معظم شركات الرقائق الأميركية الأخرى أو باعت حصصها منذ سنوات، فيما صمدت شركة إنتل، بحجة القيام بتحسين كل جانب من عملها وخلق أشباه الموصلات أفضل. وأصبحت هذه الاستراتيجية في حالة يرثى لها الآن، وفق وكالة «بلومبيرغ»، حيث تكافح مصانع الشركة لمواكبة أحدث عملية الإنتاج للرقائق.

### انخفاض اسهم وول ستريت

تراجعت البورصة الأميركية بعد موجة بيع واسعة بسبب نتائج أعمال ضعيفة وتسارع وتيرة الإصابات بفيروس كورونا وضبابية جيوسياسية. ولليوم الثاني على التوالي، يضغط قطاع التكنولوجيا بقوة على مؤشرات الأسهم الأميركية الرئيسية الثلاثة. فقد هبط المؤشر داو جونز الصناعي 182,44 نقطة، بما يعادل 0,68 في المائة، إلى 26469,89 نقطة، وأغلق المؤشر ستاندرد آند بورز 500 منخفضا 20,03 نقطة، أو 0,62 في المائة، إلى 3215,63 نقطة، ونزل المؤشر ناسداك المجمع 98,24 نقطة، أو 0,94 في المائة، إلى 10363,18 نقطة.

### صعود في أسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط على أساس أسبوعي مدعومة ببعض البيانات الاقتصادية الإيجابية، لكن توترا بين الولايات المتحدة والصين حد من المكاسب. وزاد برنت 0,5 في المائة، في حين أضاف الخام الأميركي 1,7 في المائة. وارتفع نشاط الأعمال الأميركي لأعلى مستوى في ستة أشهر في يوليو/تموز.

## المغرب يعاقب محتكري المحروقات

الرباط ـ **العربي الجديد**

يترقب الكثير من المغاربة آليات تطبيق القرار الذي أصدره مجلس المنافسة حول شركات المحروقات في البلاد، وذلك بعدما قرر المجلس فرض عقوبات مالية بحدود 9 بالمائة من حجم معاملات الشركات المتورطة في ممارسات منافية للمنافسة، وذلك إثر تحرير سعر السولار والبنزين منذ خمسة أعوام.

وفي تقرير المحققين، حُثَّ المجلس على فرض عقوبة بحدود 10 بالمائة من رقم معاملات الشركات، غير أنه ارتأى تطبيق 9 في المائة، حيث ينتظر أن تمثل ملايين الدولارات التي ستضخ في خزينة الدولة التي تحتاج لدعم في ظل الأزمة الحالية. غير أن الباب سيبقى مفتوحاً أمام شركات المحروقات من أجل الطعن في العقوبات المالية.

ولا تُعلَن أرقام مبيعات كل شركات المحروقات في المغرب، إلا أن شركة مثل فرع توتال في المملكة المدرجة ببورصة الدار البيضاء، بلغ رقم معاملاتها في العام الماضي 1,2 مليار دولار، بينما قُدِّر رقم معاملات شركة أفريقيا الرائدة في السوق بـ2,8 مليار دولار في عام 2018.

سيتجلى من القرارات التي ينتظر أن يُكشَف عن تفاصيلها حجم العقوبات المالية التي ستتعرض لها الشركات، إلا أنّ ما أضحى ثابتاً، إخضاع تجمّع البترولیين الذي يمثل الشركات لعقوبة بحدود 400 ألف دولار، وهي أقصى عقوبة يمكن أن تصدر بحق الفيدراليات المهنية.

ويأتي التقرير بعد شكوى رفعها اتحاد النقل قبل أربعة أعوام، يطالب فيها ببحث مدى احترام قانون حرية الأسعار والمنافسة من قبل الشركات، بعد تحرير سعر السولار والبنزين في 2015.

ويؤكد الحسين اليمني، الكاتب العام للنقابة الوطنية للبترول والغاز، التابعة للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أنه بالإضافة إلى العقوبات المالية، يجب انتظار القرارات الأخرى التي يفترض أن يكشف عنها المجلس، والتي يجب أن تكون مدخلاً لتنظيم السوق بما يساعد على تفادي الممارسات المنافية للمنافسة، التي أفضت إلى أرباح فاحشة.

ويتساءل عمّا إذا كان مجلس المنافسة سيصلح ما سبّبه التدبير الحكومي للمحروقات والمواد النفطية بعد تحرير الأسعار.

ويعتبر أن قرارات المجلس ستتعدى قطاع المحروقات، كي تبعث برسائل إلى قطاعات أخرى تعرف ممارسات تضرّ بالقدرة الشرائية للأسر المغربية.

اقتصاد الناس

# تدهور الأمن الغذائي في السودان: 6,2 ملايين جائع

يتزايد الجوع في السودان مع ارتفاع حدة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، في وقت يواصل فيروس كورونا انتشاره ويرخي تداعياته السلبية على الاقتصاد

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

السودان من بين الدول التي تعيش أشد الأزمات المعيشية منذ سنوات طويلة، ما مهد لانطلاقة ثورة شعبية أسقطت نظام استمر مدة ثلاثين عاماً عانى فيها الشعب السوداني من ضائقة بسبب سوء إدارة البلاد، إلى جانب استمرار الحروب التي أعاقت استقرار الأوضاع الاقتصادية. ولم يسلم السودانيون من المعاناة المعيشية حتى اليوم، بل زادت أوضاعهم سوءاً عقب التحول الذي شهدته البلاد بعد سقوط نظام عمر البشير. ورغم التعويل على البلد الأفريقي لتحقيق الأمن الغذائي العالمي إلا أن السودان لم يستطع تحقيق أمنه الغذائي الخاص، بل ظل يعتمد على المنح والهبات من دول العالم لتمويل الاستيراد، نتيجة الأزمات الداخلية التي وقفت عائقاً أمام استغلال موارده بصورة صحيحة.

ويقول الاقتصادي الفاتح عثمان لـ«العربي الجديد» إن قدرة السودان على الاستفادة من ضعف الأمن الغذائي في المنطقة العربية رهن قدرة الحكومة السودانية على إعادة هيكلة الدولة بحيث تخدم الإنتاج والصادرات وتخفض الاستيراد لتحويل الاقتصاد السوداني نحو الإنتاج.

ففي عام 2019 واجه السودان أزمة اقتصادية متفاقمة تضمنت ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الأغذية والأدوية والسلع الأخرى وبعد أشهر من الاحتجاجات المدنية التي أودت إلى تغيير نظام الحكم السابق، تم تشكيل حكومة انتقالية في سبتمبر/ أيلول من العام ذاته. هذا التغيير سعى إلى «عقد اجتماعي جديد» مع الشعب، وأعطى الأولوية للإصلاح الاقتصادي، لتمهيد الطريق أمام تحقيق هدف التنمية المستدامة الثاني وهو القضاء على الجوع وتحسين التغذية. ومع ذلك، فإن الأعداد الكبيرة من النازحين، ومن بينهم اللاجئون من البلدان المجاورة، والوضع الاقتصادي المتقلب، وتزايد تقلب المناخ، والتدهور البيئي، وتفشي الأمراض، وسوء التغذية، وخطر الانتكاس مرة أخرى إلى نزاع محتمل، كلها عوامل تمثل تحديات كبيرة متعلقة زادت من معدلات الجوع.

وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية للسودان لعام 2020، يحتاج 9,3 ملايين شخص إلى الدعم الإنساني في عام 2020، بما في ذلك 6,2 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ويستمر ارتفاع التضخم في الحد من القوة الشرائية للأسر، وعدم تمكن السكان من تلبية احتياجاتهم الأساسية، وتستهلك سلة الغذاء المحلية المتوسطة 75 نظام الحكم السابق، تم تشكيل حكومة في المائة على الأقل من دخل الأسرة.

ولا يزال السودان يواجه باستمرار مستويات عالية من سوء التغذية الحاد مما يشكل مشكلة كبيرة على الصحة العامة. ويعاني طفل واحد من بين كل ثلاثة أطفال سودانيين من نقص التغذية بما يؤثر على التطور الكامل لقدراتهم الإدراكية والجسمانية.

كما يعيش ثلثا سكان السودان في المناطق الريفية، ويعتمد الاقتصاد بشكل كبير على الزراعة ومع ذلك فإن هذا القطاع عرضة لصدمات المناخ، والإنتاجية منخفضة بسبب الممارسات الزراعية غير المناسبة وخسائر ما بعد الحصاد.

وتستجابة لهذه التحديات، يعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة والشركاء لتوفير المساعدات الغذائية والتغذية المنقذة للحياة، بينما يدعم جهود الحكومة لتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية.

ويقول الخبير في مجال الزراعة محمد ابراهيم لـ«العربي الجديد»: يمكن أن يزداد وضع الأمن الغذائي في السودان «المتردي بالفعل» سوءاً بسبب التأثيرات الاقتصادية السلبية جراء جائحة كوفيد-19. ومن الضروري بذل المزيد من الجهود للحيلولة دون معاناة الأسر، التي تعاني بالفعل من الاحتياج الشديد، ومن الفقر المدقع.

وسبق أن حذرت منظمة الأغذية والزراعة «فاو»، من تدهور حالة الأمن الغذائي في السودان، في ظل ما يواجهه من تفاقم في مستويات الجوع وأزمة سوء تغذية. وقالت المنظمة، في بيان صحافي، إن نحو 3,3 ملايين شخص يعانون حالياً من انعدام الأمن الغذائي، بسبب عمليات النزوح من ولاية دارفور، بالإضافة إلى تحركات اللاجئين من جنوب السودان، وتأخر الأمطار، الذي أدى إلى تراجع المحصول الزراعي، وزيادة أسعار المواد الغذائية. وأكد عبدي آدان جاما، ممثل منظمة «فاو» في السودان، أن «السودان يمثل أزمة منسية تسير من سيئ إلى أسوأ»، موضحاً أن «نحو 80 في المائة من سكان المناطق الريفية في السودان يعتمدون على الزراعة لتحصيل غذائهم ودخلهم».

> «فاو» أطلقت نداء دولياً لجمع مبلغ 19 مليون دولار من أجل السودان

وكانت منظمة «فاو»، أطلقت نداء دولياً، لجمع مبلغ 19 مليون دولار، لإتمام سلسلة من التدخلات العاجلة في السودان تستهدف ما مجموعه 5,4 ملايين شخص، لكنها لم تتلق إلى الآن سوى سبعة ملايين دولار، بحسب ما جاء في بيان صادر عنها.

وأرجع الخبير الاقتصادي محمد ياسين في حديثه لـ«العربي الجديد» قضية الجوع والتعقيدات الاقتصادية التي يعاني منها السودان الى أزمة غذاء وارتفاع الأسعار وتغيرات المناخ وحرب المياه وحرب العملات والتجارة. وقال إنها أمور متوقعة ولكن جائحة كورونا عجلت من المشكلات حيث أغلقت معظم دول العالم أبوابها في ظل ضعف الإنتاج، فيما السودان يعتمد على الاستيراد لتغطية غذائه. كما أن قرارات الدولة غير المدروسة والتي تتجه نحو تمديد الإغلاق تؤثر سلبا على الوضع الاقتصادي. وأضاف ياسين: «شهدنا تعقيدات في نقص الذرة والدولة لم تحسن التصرف في دعم الموسم ولم تحسن التخزين فهي منشغلة بقضايا أخرى ولم تهتم بمعاش الناس وتهيئة البيئة للموسم الزراعي. وقال إنه إذا لم تعمل الدولة على توفير رأس المال الأجنبي أو الوطني أو تدرس إنشاء ثلاث شركات كبرى واحدة تعنى بالإنتاج الزراعي وأخرى بالإنتاج الحيواني ثم التصنيع الزراعي، فلا يمكن أن يحدث تحول.

ولكن المحلل المالي إبراهيم عثمان قال لـ«العربي الجديد» إن أزمة الجوع الحالية عالمية وناجمة عن عديد من العوامل المرتبطة بجائحة فيروس كورونا أهمها توقف النظام الاقتصادي والخسارة المفاجئة في الدخل لملايين البشر الذين يعيشون على حد الكفاف إضافة إلى انهيار أسعار النفط والنقص في العملات الأجنبية نتيجة التوقف التدريجي للسياحة والعمالة الأجنبية. وأكد أن انخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية قاد قبل كورونا إلى أزمة اقتصادية، كما أن إغلاق الكثير من الشركات وارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل كبير دق ناقوس خطر الجوع الذي يلوح لأفقر الناس لأن معظم الشعب السوداني يعتمد على الدخل اليومي أو المرتب وفقاً للمتاح من الموارد. ومع توقف الحياة الاقتصادية، استنفد معظم السكان كل ما يملكون لتأمين احتياجاتهم الضرورية خلال فترة الحجر ولم يعد لديهم أي فائض.

ورغم أن السودان يعتبر من الدول التي تعتمد على مواردها، إلا أنه لم يستغلها بالطريقة المثلى، ورد زراعيون أسباب تدني الإنتاج إلى تردي البيئة السياسية واحتقان الوضع الأمني، وعجز الدولة عن مواجهة تبعات انفصال دولة الجنوب، إضافة إلى تبني الحكومة سياسات غير مدروسة لإدارة المشاريع، مع تفشي الفساد، والفشل في استجلاب رأس المال الأجنبي للاستثمار، إضافة إلى وجود مشكلة استخدامات للأراضي. وأكدوا على وجود فجوة في التشريعات الخاصة بالزراعة خاصة.

وظل القطاع الزراعي بالسودان يواجه خلال السنوات الماضية عدة إشكاليات تعيق الاستفادة من المساحات الصالحة للزراعة والبالغة نحو 200 مليون فدان لا يتجاوز المستغل منها نحو 25 في المائة، بسبب إشكاليات في عمليات الري وضعف التوسع في الحزم التقنية واستخدام الأسمدة. ويعتبر القطاع من أكبر القطاعات الاقتصادية في السودان، ويعتمد 80 في المائة من السودانيين على الزراعة، ويشارك القطاع الزراعي بحوالي 44 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، ويعد المحرك الرئيسي للصناعات الزراعية ومدها بالمواد الخام.

ويشكو زراعيون من ارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي نتيجة استيراد 95 في المائة من مدخلات الإنتاج من الخارج من مقويات وأسمدة وحزم تقنية. ويستورد السودان حوالي 445 ألف طن من الأسمدة للقطاعين المروي والمطري للموسمين الصيفي والشتوي بكلفة تقدر بنحو 300 مليون دولار سنوياً.

تراجع القدرة الشرائية يزيد من المعاناة (محمود حجاج/ الأناضول)

وعود بالدعم الزراعي

وعدت منظمة الأغذية الدولية «فاو» بأنها ستسعى الى توفير بذور ذات جودة عالية، وقابلة للنضوج مبكراً، لتغطية المحصولين الأساسيين في السودان؛ الذرة الرفيعة والتبغ، كما أنها ستعمل على توزيع سلة الغذاء للأسر المتضررة من خلال تعزيز ناتج البقوليات والبطاطا، وانتاج الحليب، وأنواع الخضروات التي يمكن زراعتها في موسم الامطار ايضا. كذلك يخطط التكتل الدولي للامن الغذائي «FSLC» من اجل تحصين 11,7 مليون راس من الماشية.

بروفايل

القى انقسام قادة دول الاتحاد الاوروبي حول حزمة الانقاذ الضخمة التي تم اقرارها الاسبوع الماضي، الضوء على مارك روتي، رئيس الوزراء الهولندي، الذي كان من ابرز من قاد «الدول المقتصدة» ضد مبدا المنح لمواجهة كورونا

رئيس الوزراء الهولندي مارك روتي (Getty)

# مارك روتي

**مصطفى قماس**

لم يكف المراقبون عن الانشغال بشخصية رئيس الوزراء الهولندي، مارك روتي، رغم التوصل إلى اتفاق حول حزمة الإنقاذ الأوروبية. فهذا الاتفاق الذي وصف بـ«التاريخي»، كان يمكن الا يرى النور بسبب روتي، الذي شبهه البعض بمارغريت تاتشر رئيسة الوزراء السابقة للمملكة المتحدة، التي لا يخفي إعجابه بها. قاوم روتي بشراسة سعي الدول التي تقودها فرنسا وألمانيا، من أجل الوصول إلى اتفاق حول خطة التعافي كما صاغتها المفوضية الأوروبية. فقد كان الجميع يتطلع إلى تليين موقف رئيس الوزراء الهولندي الذي يتزعم من يوصفون بالقادة «المقتصدين» او «البخلاء».

تم إطلاق هذا الوصف على هولندا والنمسا والدنمارك والسويد، بالإضافة إلى فنلندا التي تعارض ما تعتبره سخاء أوروبيا عبر خطة التعافي، لصالح بلدان جنوب أوروبا التي تتمثل في اليونان والبرتغال وإسبانيا وإيطاليا. كان روتي، قبل قمة المجلس الأوروبي، التي امتدت اجتماعاتها على مدى أربعة أيام، قبلة لزيارة العديد من زعماء الاتحاد الأوروبي، حيث قصده مباشرة بعد رفع الحجر الصحي، الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية انجيلا ميركل ورئيس الوزراء الإيطالي جوسيبي كونتي ونظيره الإسباني بيدرو سانشيز والبرتغالي انطونيو كوستا.

فقد سعى الجميع إلى إقناع روتي بتليين موقفه من خطة الإغلاق، هو الذي أضحى من ضمن اللاعبين الكبار في الاتحاد الأوروبي، حيث يقابل محدثيه بابتسامة، لا تخفي تلك الصرامة التي يتعاطى بها مع القضايا المالية. فهذا الليبرالي المحافظ يقود سياسة موازنة صارمة في بلده، وهي الصرامة ذاتها التي ينتهجها في قضايا الهجرة.

ويحظى بكثير من الاحترام لدى قطاع واسع من مواطنيه، فهذا الأعزب، البالغ من العمر 53 عاماً، ما زال يقطن الشقة التي اشتراها منذ نهاية دراسته العليا، ينتقل على متن دراجة هوائية، ولا يستعمل سيارته إلا عندما تضطره حالة الطقس إلى ذلك. هولندي عرف بالمواظبة على زيارة والدته في نهاية الأسبوع، لم يتخل عن عاداته قبل أن يصبح رئيساً للوزراء، يمشي في الأسواق ويعطي دروساً كل يوم جمعة في التاريخ في مدرسة ثانوية.

كاي هولندي يقدس العمل مدفوعاً بتربية بروتستانتية راسخة في ذلك البلد، ينتقد روتي دول جنوب أوروبا التي يعتبر أنها غير حريصة أو غير مقتصدة عندما يتعلق الأمر بالمال، هذا ما يدفعه إلى مطالبة البلدان التي ستستفيد من خطة الإقلاع بإصلاح سوق العمل ونظام التقاعد.

عضو الحزب الشعبي من أجل الحرية والديمقراطي، الذي يتولى منصب رئيس الوزراء منذ 2010، يسعى إلى الحصول على ولاية رابعة على رأس حكومة بلده، استطاع أن يقود ائتلافات حكومية تضم أحزاباً مختلفة من حيث توجهاتها السياسية.

إزاء التحفظ الذي تتزعمه هولندا حول خطة التعافي، قدم رئيس المجلس الأوروبي البلجيكي شارل ميشيل خطة جديدة تخفض حجم المنح التي ستقدم لبلدان جنوب أوروبا. فقد سعى ميشال إلى تغيير موقف البلدان الموصوفة بالمقتصدة، خاصة أنه اقترح ألية تخول أي بلد لديه تحفظات على خطة الإصلاح في البلد الذي يستفيد من المساعدات أن يفتح نقاشاً حول ذلك في المجلس الأوروبي أو مجلس وزراء المالية.

وسعى ماكرون وميركل إلى تليين موقف مارك روتي، الذي يعتبر أن إسبانيا وإيطاليا اللتين كانتا أكثر تضرراً من الجائحة، متراخيتين في ما يتعلق بسياسة الموازنة ومراقبة العجز، ويدعو إلى ضمانات حول توظيف المساعدات. لقد أضحى روتي زعيم المقتصدين في الاتحاد الأوروبي، حيث كان بلده في السابق يختفي وراء البريطانيين الذين انسحبوا من الاتحاد، والألمان، الذين كانوا يتزعمون المقتصدين، قبل أن تدفعهم تداعيات الجائحة إلى الدفاع عن خطة التعافي، خاصة أنهم يرأسون حالياً الاتحاد الأوروبي، ويسعون إلى تحقيق التوافق بين دول التكتل.

أخبار

## المنحة القطرية في غزة

بدأت اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، السبت، بصرف الدفعة الثامنة عشرة للمنحة القطرية المخصصة لفقراء غزة، بواقع مائة دولار لكل أسرة، يتم صرفها عبر فروع مكاتب البريد الحكومي. وستسلم إلى 100 ألف أسرة فلسطينية من قطاع غزة.

وأعلن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار قطاع غزة، محمد العمادي، مساء الخميس، أن اللجنة ستبدأ بعملية الصرف، بالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، كذلك مع الجهات الحكومية المختصة في قطاع غزة، وفق إجراءات الوقاية المتبعة لمواجهة تفشي فيروس كورونا، بهدف ضمان معايير السلامة للمستفيدين.

من ناحيتها، ذكرت المتحدثة باسم وزارة التنمية الاجتماعية في غزة، عزيزة الكحلوت، أنه لم تتم إضافة أي أسماء جديدة ضمن كشوفات الدفعة الثامنة عشرة. وبينت الكحلوت، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن عملية الصرف للأسر المعوزة تتم وفق الإجراءات المتبعة للوقاية من فيروس كورونا، كذلك وفق التأكيد على استفادة الأسر التي تعيل أكثر من ستة أفراد، أو التي تلقت المساعدات النقدية لأقل من عشر مرات.

## منظمة التعاون الاقتصادي

تعتزم إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب ترشيح نائب كبير موظفي البيت كريستوفر ليدل ليصبح السكرتير العام القادم لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويعمل رجل الأعمال السابق الذي ولد في نيوزيلندا في تنسيق السياسات في إدارة الرئيس ترامب. وليدل المزدوج الجنسية هو مدير مالي سابق لمايكروسوفت ونائب رئيس سابق لجنرال موتورز.

## بدائل أوروبية عن هواوي

أكدت المفوضية الأوروبية أن مجموعتي نوكيا وإريكسون يمكنهما تزويد الاتحاد الأوروبي بكل ما يحتاجه لتطوير البنية التحتية لشبكة الجيل الخامس (5 جي) إذا تطلب الأمر استبعاد مجموعة هواوي الصينية لأسباب أمنية. وأكد مفوض السوق الداخلية تيبري بريتون أن «المجموعتين الأوروبيتين قادرتان على توفير ما تحتاجه أوروبا». وأضاف أن ثلاث مجموعات تقدم حلولاً كاملة لاتصالات الجيل الخامس هي الفنلندية نوكيا والسويدية إريكسون والصينية هواوي. وأن

مجموعات أخرى مثل سامسونغ الكورية و«زد تي إي» الصينية تقدم حلولاً لجزء من الشبكة.

وأوضح أنه «من المهم أكثر من أي وقت مضى ضمان مستوى عالٍ من الأمان عند نشر شبكات 5 جي في الاتحاد الأوروبي في ضوء الاحتياجات المتزايدة للبنية التحتية الرقمية في اقتصاداتنا».

وأضاف في بيان «بالتعاون مع الدول الأعضاء، نحن ملتزمون بوضع إجراءات موثوقة ومنسقة، ليس فقط لضمان الأمن السيبراني للجيل الخامس، ولكن أيضًا لتعزيز استقلاليتنا التكنولوجية».

وقبل عشرة أيام، أعلنت المملكة المتحدة التي تستعد للانفصال عن الاتحاد الأوروبي أنها ستزيل من شبكة الجيل الخامس جميع المعدات التي تنتجها هواوي بسبب وجود مخاطر أمنية. وقالت الحكومة البريطانية إنها ستحظر شراء معدات جديدة من هواوي بعد نهاية سنة 2020، وسيتعين سحب المعدات الحالية بحلول عام 2027. ورحبت الإدارة الأميركية بقرار لندن ونددت به بكين واعتبرته «مسيّساً». وقالت شركتا نوكيا وإريكسون إنهما قادرتان على الحلول محل هواوي في المملكة المتحدة.



أسواق

# أضاحي غزة... تراجع الأسعار لا يحرّك المبيعات

يعول تجار وأصحاب مزارع المواشي في قطاع غزة على بيع أكبر كمية ممكنة من الأضاحي للمؤسسات الخيرية العاملة في المجال الإغاثي، في ظل ضعف إقبال المواطنين

غزة ـ **يوسف أبو وطفة**

لم يشفع انخفاض الأسعار التي سجلتها لحوم الأضاحي هذا العام مقارنة بالسنوات الماضية، لأصحاب المزارع أو المربين في غزة، حيث يعتبر الموسم الحالي هو الأضعف مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة.

وتبدو تبعات الأزمة الاقتصادية التي تضرب القطاع نتيجة عدم انتظام صرف رواتب موظفي السلطة وعدم صرفها بشكل كامل، إلى جانب حصول موظفي حكومة غزة التي تديرها حركة حماس على 40 في المائة من رواتبهم، وانعدام السيولة النقدية، واضحة على موسم الأضاحي والحركة الاقتصادية بشكل عام. في موازاة ذلك، يشهد القطاع الذي يعاني أزمة معيشية واقتصادية هي الأكثر ضراوة منذ حصاره عام 2006، غياباً تاماً لأي من مظاهر العيد التي اعتاد الفلسطينيون على استقبالها بتحضيرات واسعة في الأسواق.

البطالة خصوصاً على فئة الشباب حيث وصلت إلى 68 في المائة، فيما يعتمد نحو 80 في المائة من السكان على المساعدات التي تقدمها المؤسسات الإغاثية، بالإضافة لارتفاع في قضايا الذمم المالية نتيجة الأزمات الاقتصادية واستمرار العقوبات المفروضة من السلطة منذ إبريل/نيسان 2017 والتي أدت إلى انتكاسات متعددة.

ولا يبدو مربي المواشي رياض خطاب أفضل حالاً عن سابقه، إذ لا يخفي هو الآخر اعتماده هذا العام على تسويق ما لديه من لحوم اضاح لصالح المؤسسات الخيرية في ضوء تراجع إقبال المواطنين على الشراء بفعل ظروفهم.

ويقول خطاب لـ «العربي الجديد» إن حالة الضعف هذا العام دفعته للاعتماد على ما لديه في مزرعته من الخراف التي يقوم بتربيتها لديه وعدم استيراد كميات إضافية حتى لا يتعرض لخسائر مالية كبيرة في ضوء تراجع الإقبال.

ويؤكد الناطق باسم وزارة الزراعة بغزة المهندس أدهم البسيوني أن إجمالي الكميات المتوفرة في الأسواق حالياً هو 12 ألف رأس من العجول و30 ألف رأس من الأغنام وهي كميات تتوافق مع احتياجات القطاع.

ويشير البسيوني في حديث لـ «العربي الجديد» إلى أن وزارته راعت عند إدخالها لهذه الكميات الظروف المعيشية للسكان وعدم قدرة الكثيرين منهم على ذبح الأضاحي.

سوق لبيع المواشي في غزة (سعيد خطيب/ فرانس برس)

طاقة

# غاز إسرائيل يخنق مصانع مصر

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

باتت أسعار الغاز الموردة من قبل الحكومة المصرية للمصانع عبئاً جديداً تتحمله قطاعات الإنتاج، إذ على الرغم من تراجعها إلى 4,5 دولارات لكل مليون وحدة حرارية، إلا أنها لا تتجاوز 1,8 دولار عالمياً، ما يدّ بحدّ من وجود المنتجات المصرية في السوق العالمية، خاصة لدى الشركات التي يمثل فيها الغاز 70 في المائة من التكاليف. ويفسر خبراء في اقتصاديات الطاقة ارتفاع سعر التوريد للمصانع رغم وجود اكتفاء ذاتي حالياً من الغاز، باستيراد الغاز من الاحتلال الإسرائيلي، عبر صفقة غامضة يصل فيها سعر المليون وحدة حرارية إلى قيمة 9 دولارات.

يقول الدكتور حسن الشاعل، المختص بشؤون اقتصاديات وأمن الطاقة، إنه على الرغم من أن إنتاج مصر الحالي من الغاز يكفيها ذاتياً، وفي عام 2025 ستصبح مصر من الدول المصدرة للغاز، إلّا أن أسعار الغاز الداخلية أعلى من المتوسط العالمي، مرجعاً السبب الرئيسي إلى الاتفاقية الموقعة مع إسرائيل، إذ تحصل مصر على الغاز بسعر 6,5 دولارات لكل المليون وحدة حرارية، وتصل بنقلها إلى 9 دولارات.

ويضيف في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» أنه كان الهدف من الصفقة، بحسب الجانب المصري، أن تتحوّل مصر إلى مركز إقليمي لنقل الطاقة، ولكن بحكم أن الاتحاد الأوروبي يستورد غازه بأسعار ما بين 5 إلى 5,5 دولارات، فهو ليس بحاجة إلى الغاز الإسرائيلي، ولأنها اتفاقية ملزمة، اضطرت مصر لضخ الغاز الإسرائيلي نحو السوق المحلية، بتكلفته العالية، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع أسعار الغاز المورد للمصانع.

من جهتها، تؤكد خبيرة في اقتصاديات الطاقة، فضّلت عدم ذكر اسمها، أن الحكومة تورد الغاز الطبيعي للشركات بسعر 4,5 دولارات، وعلى افتراض أن مصر تشتري حصة الشريك الأجنبي في شركات التنقيب بـ 4,5 دولارات، وهو ما يمثل 40 في المائة من الإنتاج، فهناك 60 في المائة تحصل عليها الحكومة من دون أية أعباء، وهو ما يعني أن متوسط سعر التكلفة الإجمالي على مصر حوالي 2,3 دولار. وتشير إلى أن «منتجاتنا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، إذا تم تخفيض السعر إلى 2,5 دولار، وخاصة أن السعر العالمي للغاز في أوروبا، وأميركا، وشرق المتوسط، يتراوح ما بين 1,5 و1,8 دولار للمليون وحدة حرارية. وتكشف خبيرة اقتصاديات الطاقة أن هناك شركات كبرى تم السماح لها باستيراد الغاز، ولكن هذه الموافقات صورية فقط، باستثناء الشركة التي تستورد الغاز من إسرائيل، لافتة إلى أن الغاز الأميركي حال استيراده لن يكلف الحكومة المصرية على أقصى تقدير 2,5 دولار لكل مليون وحدة حرارية.

ويُبيّن الدكتور عادل دوبان، خبير دولي في استكشافات الطاقة، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، طريقة التعامل المصري مع شركات التنقيب، إذ يتم تجنيب 40 في المائة من الإنتاج تحت حساب التكاليف الراسمالية ومصاريف الإنتاج، وإذا كانت حصة الشريك الأجنبي 40 في المائة، تشتري مصر من الـ60 في المائة المتبقية بمتوسط سعري يتراوح ما بين 4,5 إلى 5,8 دولارات لكل ألف قدم مكعب من الغاز. ويوضح دوبان أن سعر استيراد الغاز من إسرائيل غير معلن، ولكن يرجح أن يكون في حدود 6,5 دولارات، وبعد تكاليف الإسالة والنقل، يصل السعر إلى ما بين 8,5 و9 دولارات.

ويتابع: «صحيح أن السعر مرتفع، لكنه مقبول بالنسبة لشحنات الغاز المسال، ولكنه غير اقتصادي بالمرة إذا تم ضخه للسوق المحلية». ويذكر دوبان بأن حكومات مصرية سابقة باعت الغاز لإسرائيل بسعر 0,75 دولار، في حين كانت أسعار بيعه عبر الأنابيب تساوي 2,5 دولار لكل ألف قدم مكعب من الغاز.

وكانت مصر قد وقّعت عقداً تجارياً مع إسرائيل لاستيراد الغاز الإسرائيلي، تبلغ قيمته 19,5 مليار دولار على مدى 15 عاماً، وهو ما أثار الكثير من الجدل، خاصة بعد إعلان الجانب المصري عن أن إنتاج مصر من الغاز وصل إلى حدّ الاكتفاء الذاتي، الأمر الذي دفع وزارة البترول المصرية إلى إصدار بيان مفاده بأن الغاز الإسرائيلي سيُعاد تصديره بعد تسييله إلى أوروبا، في الوقت الذي أعلنت فيه الخارجية الإسرائيلية أن الغاز المتدفق من حقل ليفياثان سيخصص للاستخدام في السوق المصرية.